The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 348-353
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

So, in Arabic, it's "a descriptive analytical study"

Esmaeil Hamed Ashaab*
Department of Arabic Language, Faculty of Arabic Language, Al-Asmarya University, Libya.

إذا في العربية "دراسة وصفية تحليلية"

إسماعيل حامد الشعاب*
قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية، الجامعة الأسمرية، ليبيا

*Corresponding author: esmaeilshaab@gmail.com

Received: March 22, 2026	Accepted: May 05, 2026	Published: May 19, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research aims to present a statement of the rulings of "if" and its various meanings, and to explain the disagreement that exists among Arab scholars about it, citing what they mentioned of Qur'anic, Hadith, poetic and prose evidence. It addresses the different cases of "if" and its various meanings, through what Arab scholars have left us scattered in their various works, considering their different directions and arguments about it, then comparing these directions and arguments with preference if possible between them to reach the correct and valid opinion..

Keywords: If, conditional, adverbial, surprise, reception .

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى عرض بيان أحكام إذا ودلالاتها المختلفة وبيان الخلاف الوارد بين علماء العربية حولها مستشهدا على ذلك بما ذكروه من شواهد قرآنية وحديثية وشعرية ونثرية، حيث تطرق إلى حالات إذا المختلفة والدلالات المتنوعة لها، وذلك من خلال ما تركه لنا علماء العربية مبثوثا في مصنفاتهم المختلفة معتبرا توجيهاتهم واستدلالاتهم المختلفة حولها، ثم المقارنة بين هذه التوجيهات والاستدلالات مع الترجيح إن أمكن بينها للوصول إلى الرأي الصحيح المعتبر.

الكلمات المفتاحية: إذا، شرطية، ظرفية، المفاجأة، الاستقبال.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد.

فإن الحروف من أقسام الكلم التي ترتبط بغيرها من باقي أقسام الكلم، وهي لا تعطي معنى في نفسها وإنما تعطيه بعد ارتباطها بغيرها من تلك الأقسام وهي الأسماء والأفعال، ثم إن الحروف تقسم عند علماء العربية بحسب الاختصاص إلى ثلاثة أقسام، فمنها المختص بالدخول على الأسماء ومنها المختص بالدخول على الأفعال، ومنها المشترك بينها وتسمى غير مختصة.

وبالنظر في إذا فإنها تجمع بين الاسمية والحرفية فتارة تأتي اسما وتارة تأتي حرفا وإذا ما جعلت حرفا فإنها تكون من الحروف المختصة بالأفعال عند بعضهم، وكل ذلك يأتي بيانه خلال مباحث هذا البحث الذي قسم إلى أربعة مطالب، **وهي:**

- **الأول:** إذا ظرف لما يستقبل من الزمان.
- **الثاني:** إذا الفجائية.

- **الثالث:** إذا غير الشرطية.
- **الرابع:** إذا تأتي بمعان أخرى.

الأول: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان:

تكون إذا ظرف لما يستقبل من الزمان إذا كانت متضمنة لمعنى الشرط، وهي في هذه الحالة تختص بالدخول على الجملة الفعلية، والكثير مجيء الفعل الماضي بعدها وقل مجيئه مضارعا ولا يأتي أمرا، وتدخل على الاسم وهو كثير في القرآن الكريم إلا أن لعلماء المذهبين البصري والكوفي خلاف في هذا، ففي قوله تعالى: (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ)[المرسلات/8]، يقول البصريون إن النجوم هنا فاعل لفعل محذوف مقدر يفسره الفعل طمست المذكور بعد قوله النجوم، وعلة هذا التوجيه هو أن إذا متضمنة معنى الشرط وهو بالفعل أولى، وأما الكوفيون فيقولون إن النجوم مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر للمبتدأ، وبهذين الرأيين يكون ما بعد إذا متنوع بين الاسمية والفعلية ويتفقان في كون محلهما الإعرابي أنهما مجروران بالإضافة إلى إذا وأن العامل فيها الجواب[1].

ويرى بعضهم أنها غير مضافة إلى الجمل التي بعدها وإنما هي معمولة للفعل الذي بعدها، وهو رأي أبي حيان محتجا على ذلك بأن إذا الفجائية قد تقع جوابا لـ(إذا) الشرطية ولا يعمل ما بعد إذا فيما قبلها، كما أن جوابها يقترن بالفاء ويمتنع إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها، وقد يأتي جوابها منفيا بـ(ما)، وما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها، كذلك قد يختلف وقتي الشرط في الجملة، وذلك كقولنا: إذا جئتني اليوم أجيئك بعد غد[2]، ورد عليه فيها المرادي، حيث يقول بعد أن ذكر وجوه أبي حيان: "والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون: إن العامل فيها جوابها، إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ(إذا) الفجائية، وإن، ونحوهما، فالعامل فيها حينئذ مقدر، يدل عليه الجواب، هذا حاصل كلامهم."[3] .

وقد تكون إذا مع جملتها مفيدة لمعنى الاستمرار في الزمان[4]، وذلك كما في قوله تعالى: (وَإِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) [التوبة/93].

ولكثرة وقوعها متضمنة معنى الشرط كثر وقوع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد إنْ التي شابهتها في الشرطية[5] كما في قوله تعالى: (إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا) [الأنفال/46].

كما أنها تكون جوابا للشرط كالفاء بشرط أن تدخل على جملة اسمية غير طلبية، وذلك كما في قوله تعالى: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم/36]، وكما في قولك: إن تقم إذا عبد الله منطلق، وهي هنا ظرفية مكانية[6].

الثاني: إذا الفجائية:

قال سيبويه: "وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ."[7]

وهي تختص بالجمل الاسمية فلا تحتاج إلى جواب ولا تقع فِي الابتداء[8] ، وهي تفيد معنى الحال لا الاستقبال، وللعلماء في كونها حرف أو اسم أراء، فذهب الكوفيون والأخفش وابن الشجري واختاره ابن مالك إلى أنها حرف[9]، فإذا قلت: خرجت فإذا إنْ زيدا بالباب، كسرت إن؛ ولأن إلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا مما استدل به ابن مالك من مجموع ثماني استدلالات على صحة ما ذهب إليه واختاره[10]، وهو الصحيح عند الشيخ خالد الأزهري[11].

ومنهم من قال بأنها اسم وهي ظرف إلا أنهم اختلفوا في ظرفيتها، فمنهم من يرى أنها ظرف مكان كالمبرد وأبو علي الفارسي وابن جني واختاره ابن عصفور، وحجتهم أنها تقع خبرا عن الجثة كما في قولنا: خرجت فإذا زيد، ورُد بأنه على تقدير حذف مضاف، أي: حضور زيد[12]، ومنهم من يرى بأنها ظرف زمان كسيبويه والزجاج واختاره الزمخشري وابن خروف وابن مالك وغيرهم[13]، محتجين بأنها تبقى على ما استقر لها من الدلالة، إذ مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كما أن الفعل يدل تضمنا على الزمان والحدث ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل

---

[1] - ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص1045، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 308/6 .
[2] - ينظر: التذييل والتكميل، 315/7-316.
[3] - الجنى الداني، ص369-370.
[4] - ينظر: شرح الرضي على الكافية، 266/3.
[5] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، 211/2.
[6] - ينظر: الكناش، 287/1، وتاج العروس، 369/40.
[7] - الكتاب، 232/4.
[8] - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، 511/1، ومغني اللبيب، 152/1.
[9] - ينظر: الأمالي الشجرية، 334/1، وشرح التسهيل لابن مالك، 214/2، وشرح الرضي على الكافية، 243/1-244، وارتشاف الضرب، 240/2، والجنى الداني، ص375، ورصف المباني، ص61.
[10] - ينظر باقي الاستدلالات في كتابه شرح التسهيل، 214/2-215.
[11] - ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص98.
[12] - ينظر: سر صناعة الإعراب، 227/2، وشرح التسهيل لابن مالك، 214/2، وارتشاف الضرب، 240/2، والجنى الداني، ص374، ومغني اللبيب، 152/1.
[13] - ينظر: الكتاب، 232/4، (كما فسره ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، 214/2)، والجنى الداني، ص374، ومغني اللبيب، 152/1.

عليه التزاما، فالمفاجأة في قولنا خرجت فإذا السبع بالباب إنما هي مفاجأة زمانية، أي: وقعت في لحظة زمان معين، وهو فتح الباب؛ لأن وجود الأسد في المكان واقع قبل فتح الباب[14] .

وفائدة الخلاف هنا تظهر إذا قلت: خرجت فإذا الأسد، فعلى كونها حرف أو اسم ظرف زمان لا يصح إعرابها خبرا؛ لأن الحرف لا يخبر به كما أن ظرف الزمان لا يخبر به، وعلى كونها اسم ظرف مكان جاز الإخبار بها، والتقدير: فبالحضرة أسد.

وإذا وقعت إذا الفجائية في جواب الشرط، كقولنا: خرجت فإذا الأسد، فحينئذ يلزمها شروط أربعة، وهي: الأول: أن يكون جوابها جملة اسمية، والثاني: أن تكون جملة غير طلبية، والثالث: ألا تخل عليها أداة نفي، والرابع: ألا تدخل عليها إن، وقد توافرت هذه الشروط في مثل قوله تعالى: (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم/36]، حيث نابت عن الفاء في ربط الجواب بالشرط، أي: فهم يقنطون[15].

الثالث: إذا غير الشرطية:

تأتي إذا مجردة عن الشرطية وذلك كثير حيث وردت في عدة مواضع من القرآن الكريم ، ففي قوله تعالى: (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) [الشورى/34] نجد أن إذا ظرف محض متعلق بـ(يغفرون)، وجملة (يغفرون) خبر (هم)، ولا تصلح أن تكون "إذا" في مثل هذا شرطية؛ لعدم اقتران الفاء بجوابها، وقد أبقاها بعضهم على شرطيتها، قال: "وقد التزم بعضهم شرطيتها في الآيتين الشريفتين، وذكر أن الفاء تضمر في الجواب أو أن الضمير توكيد لا مبتدأ، وما بعده الجواب، ولا يخفى ضعف ذلك."[16] .

ومن خروجها عن الشرطية أن تكون بعد القسم، وقد مثل غير واحد لذلك بقوله تعالى: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) [النجم/1]، قال: "لأن فعل القسم المقدر مقصود به الإنشاء، فوجب أن يكون وجود معناه مقارنا لوجود لفظه، فلو كان الشرط مقصودا وجب أن يتأخر وجود المعنى إلى حين وجود الأمر المشروط، وذلك خلاف المقصود من الفعل الإنشائي الذي هو أقسم وشبهه، وإذا كان كذلك «فإذا» في هذه الآيات الشريفة تمحضت للظرفية"[17].

ولو كانت شرطية للزم أن يكون الذي قبلها جوابا في المعنى، ولزم تقدير الكلام بقولك: إذا هوى النجم أقسمت، وهو مردود بأن القسم إذا كان إنشائيا فإنه لا يقبل التعليق، إذ الإنشاء إيقاعي والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، كما أن الجواب هنا خبري، فلا يدل عليه الإنشاء لعدم توافق حقيقتهما[18] .

الرابع: معان أخرى لـ(إذا):

تأتي إذا للدلالة على معان أخرى، **منها:**

- **أولاً:** أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان، وهي التي تستعمل للمضي بدلا من إذ، قال ابن مالك: "وقد يراد بها المضي فتقع موقع إذ..."[19]، وهو كما في قوله تعالى: (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْه) [التوبة/92]، فقوله: لا أجد ما أحملكم عليه، مقول فيما مضى من الدهر، وفي قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُوا إِلَيْهَا) [الجمعة/11]، فالانفضاض هنا واقع فيما مضى من الزمن، ولا يرى بعض النحاة مجيء إذا بمعنى إذ، كالسهيلي[20] وأبو حيان[21].

قال المرادي: "والذي صححه المغاربة أن إذا لا تقع موقع إذ، ولا إذ موقعها. وتأولوا ما أوهم ذلك."[22]، وقد رد ناظر الجيش على استدلالاتهم بقوله: "...إن الآية الأولى منه يمكن أن يقال فيها: إن المقصود حكاية حالهم حين ابتدأوا في الفعل، وإذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع إذا دون موقع إذ، وأما الآية الثانية فالمراد منها حكاية ما كانوا عليه، وما هو شأنهم وديدنهم، فالمعنى: حال هؤلاء أنهم إذا رأوا تجارة أو لهوا كان منهم ما ذكر."[23] .

- **ثانياً:** خروج إذا عن الظرفية ولها في مثل هذا أحوال، منها: عند وقوعها بعد حتى تكون اسما، وهذا عند ابن مالك من خصائصها[24]، وهو كثير في القرآن الكريم، وذلك في مثل قوله تعالى: (حَتَى إِذَا جَاؤُوهَا) [الزمر/71]، فإذا هنا مجرورة بـ(حتى)، وهو يخرجها عن الظرفية ويصيرها مع ما بعدها في حيز المفرد، فتكون معمولة لما قبلها، ومنهم من جعل حتى ابتدائية وإذا في محل نصب على ما استقر لها[25].

---

[14] - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، 511/1.

[15] - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 126/1، والجنى الداني، ص375-376، والكناش، 287/1.

[16] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 1974/4، وينظر: مغني اللبيب، 168/1.

[17] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 1946/4.

[18] - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي، 273/3، ومغني اللبيب، 168/1.

[19] - شرح التسهيل، 212/2، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص63، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي، 266/3.

[20] - ينظر: الروض الأنف 151/4.

[21] - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 314/7.

[22] - الجنى الداني، ص371.

[23] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 1948/4.

[24] - ينظر: شرح التسهيل، 210/2.

[25] - ينظر: الجنى الداني، ص372.

ونقل أبو حيان نص العلماء على أنَّ حتى إذا دخلت على الجملة لا تعمل فيها ولا في شيء من أجزائها؛ وإنما تُخَرَّج علي أحد وجهين، الأول: إما أن تكون حرف ابتداء، والوجه الثاني: أن تقدر حتى بمعني الفاء، كما قدرت في قولنا: (سرتُ حتى أدخلُ المدينة)، برفع أدخل، بـ(سرتُ فدخلتُ المدينة)، وهذان وجهان يجوز أن تخرّج عليهما هذه الآيات وما أشبهها من كلام العرب.[26] .

ومن أحوالها أنها تقع مبتدأ في مثل قوله تعالى: (إِذَا وَقَعَتْ الْوَاقِعَةُ) [الواقعة/1]، قاله ابن جني[27]، ووافقه ابن مالك في التسهيل[28]، فـ(إذا) قد تكون مبتدأ، و(إذا رجت) خبرها، و(ليس، وخافضة، ورافعة) أحوال ثلاثة، أي: إذا وقعت الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم، رافعة آخرين وقت رجّ الأرض، ويجوز أن تكون (إذا) معمولة لعامل محذوف لدلالة المكان عليه، وهو صحيح عند ناظر الجيش[29]، واعترض عليه ابن هشام في المغني، قال: "...فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية، أي: انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة."[30]

وهذا مردود عند أبي حيان وغيره من النحاة بحجة أن إذا لا تخرج عن الظرفية عند الجمهور[31]. وقد توسع أبو حيان في الرد على ابن مالك وحمل القراءة على توجيهات أخرى ذكرها في شرحه على التسهيل[32].

ومن أحوالها أنها تقع مفعولا به، قال ابن مالك: "وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها."[33] ، واستشهد له بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم- لعائشة - رضي الله عنها- (إني لأعلم إذا كنتِ عنّي راضية، وإذا كنت على غضبى)[34] ، فهو يعلم زمن الرضا وزمن الغضب لا أنه يعلم شيئا حل في زمن الرضا وزمن الغضب[35]، واعترض عليه بأن مفعول علمت محذوف، والتقدير: "إني لأعلم حالك أو شأنك أو أمرك إذا كنت عني راضية."[36].

ومن أحوالها أيضا، أنها تختص بدخولها على المتيقن والمظنون والكثير الوقوع دون إنْ[37]، فمن الكثير الوقوع كما في قوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا) [المائدة/6] فالوضوء متكرر وأسبابه كثيرة، وأما عند ذكر الجنابة التي هي نادرة الوقوع بالنسبة للحدث أتى بـ(إن)، كما في قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا) [المائدة/6] ومثله كما في قوله تعالى: (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم/36] حيث أتى بـ(إذا) في جانب الحسنة؛ لأن نعم الله – سبحانه وتعالى - على العباد كثيرة ومقطوع بها، وأما عند ذكر السيئة التي هي نادرة الوقوع ومشكوك فيها أتى بـ(إن)[38].

وما جاء مخالفا لهذه القاعدة وأشكل فإن لعلماء العربية والمفسرين توجيهات أجابوا بها، فمن ذلك مجيء إن في المحقق الوقوع كما في قوله تعالى: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) [آل عمران/ 144]، فالموت محقق الوقوع، ونقل عن الزمخشري أنه أجاب عن هذا الإشكال بقوله: "إنما ساغ دخول إن لكون الموت مجهول الوقت."[39].

ومثله ما ورد في قوله تعالى: (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ) [الروم / 33] فقد أتى بـ(إذا) مع الضر الذي هو نادر الوقوع ومشكوك فيه، وهذا مخالف لما ذكر، إلا أنهم نقلوا عن السكاكي أنه أجاب عن هذا الإشكال بقوله: " قصد التوبيخ والتقريع فأتى بـ(إذا) ليكون تخويفا لهم وإخبارا بأنهم لا بد أن يمسهم شيء من العذاب."[40].

ورجح بعضهم جواز دخول إذا على المتيقن والمشكوك؛ إذ إنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى كونها تفيد الشرط فإنها تدخل على المشكوك فيه وبالنظر إلى كونها تفيد الظرفية فإنها تدخل على المتيقن كما هو في سائر الظروف[41]. فكل ما جاء مخالفا لما وضع من ضوابط للعربية وأشكل عليهم نجد أنهم أجابوا عن ذلك بالتأويل والتوجيه لحمل الكلام على مراد آخر حتى تسلم القاعدة ولا تخرم، وهو كثير.

الخاتمة:

بهذا البحث تبين أن إذا لها من الدلالات والمعاني الكثير، وقد امتازت بكثير من الأحكام التي شغلت علماء العربية بها ولم يألوا جهدا في إثبات تلك الأحكام والاستشهاد لها، فـ(إذا) تارة تكون اسما وتارة تكون حرفا، فكونها اسما لجواز

---

[26] - ينظر: التذييل والتكميل، 7/319-321.
[27] - ينظر: المحتسب، ص656.
[28] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، 2/ 210-211.
[29] - ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4/1935.
[30] - مغني اللبيب، 1/16، وينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ص318.
[31] - ينظر: ارتشاف الضرب، 3/1412، والتذييل والتكميل، 7/323، ومغني اللبيب، 1/161.
[32] - ينظر: التذييل والتكميل، 7/324.
[33] - شرح التسهيل لابن مالك، 2/210.
[34] - أخرجه البخاري في كتاب النكاح- باب غيرة النساء ووجدهن، رقم: 5228، 3/371-372.
[35] - ينظر: معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، 2/206.
[36] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4/1941، وينظر: التذييل والتكميل، 7/309-310.
[37] - ينظر: الجنى الداني، ص367، وهمع الهوامع، 2/179.
[38] - ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ص319
[39] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 9/4419، قال ناظر الجيش: " وهو كلام حسن"، وينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ص319، ولم أقف على هذه الإجابة في أي من مصنفات الزمخشري الحاضرة عندي.
[40] - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ص319.
[41] - ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، 4/201، والإتقان في علوم القرآن، ص319.

الإخبار بها وإضافتها، وكونها حرفا فلأنها تأتي بعدها إن المكسورة الهمزة، وما جاء على ذلك لا يعمل ما بعد إن فيما قبلها، وتجيء شرطية وغير شرطية، وقد تكون للمفاجأة وعندها تختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، وقد تخرج عن الظرفية في عدة صور، كورودها بعد حتى، أو تكون واقعة ابتدائية، أو تكون واقعة مفعولا به، ومن أحكامها أنها قد تخرج عن معناها الحقيقي وهو الاستقبال لتؤدي معنى آخر وهو الدلالة على المضي، نائبة في ذلك عن أختها إذ، كما هو رأي بعض النحاة، وأما العامل فيها فهو إما أن يكون شرطها وإما ما في جوابها من الفعل وشبهه.

والحمد لله أولا وآخرا...

قائمة المصادر والمراجع:

1. الإتقان في علوم القرآن، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق- بيروت، سوريا-لبنان، الطبعة الأولى سنة (1429هـ = 2008م).
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى سنة (1418هـ = 1998م).
3. إعراب القرآن، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس، (ت388هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة: (1426هـ = 2005م).
4. أمالي ابن الشجري، تأليف: أبو السعادات ضياء الدين بن علي بن حمزة، (ت 542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1991م.
5. البرهان في علوم القرآن، تأليف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (1376 هـ = 1957 م).
6. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
7. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، (ت 745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة: (1426هـ = 2005م).
8. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1428هـ.
9. الجنى الداني، تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، د. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة: (1413هـ = 1992م).
10. رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت702هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة:1394ه.
11. الروض الأنف، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت581هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة: (1442هـ = 2021م).
12. سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (1421هـ = 2000م).
13. شرح التسهيل، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (1410هـ = 1990م).
14. شرح الرضي على الكافية، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ) تحقيق: د. أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية.
15. شرح المفصل، تأليف: موفق الدين ابن يعيش، (ت 643هـ)، تحقيق: د. أحمد السيد سيد أحمد، د. إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
16. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تأليف: جمال الدين بن مالك الأندلسي، (ت 672هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، سنة الطبع: (1405هـ = 1985م).
17. صحيح البخاري، رواية أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي، (ت1138هـ)، راجعه: إسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
18. الفريد في إعراب القرآن المجيد، تأليف: للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د. محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة:2006م.
19. الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

20. الكناش في فني النحو والصرف، تأليف: إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت 732هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، سنة الطبع (1425هـ = 2004م).
21. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: د. محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، سنة:2008م.
22. المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (ت 769هـ)، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، سنة الطبع: (1400هـ = 1980م).
23. معاني النحو، تأليف: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة: (1420هـ = 2000م).
24. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: د. بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة:1999م.
25. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، 1415هـ 1996م
26. همع الهوامع، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (1418هـ 1998م).